الدور المجتمعي للجامعات
في إطار المسئولية المجتمعية

الباحثة/ فاطمة مصطفى أمين عياد

باحثة دكتوراه، قسم أصول تربية، بكلية التربية – جامعة عين شمس

تاريخ قبول النشر : ٤ / ٢ / ٢٠١٦

في ظل التطورات والتحديات العصرية والتغيرات المجتمعية وجب على مؤسسات الدولة مواكبةتلك التحديات والاستجابة لها بما يتوافق مع المجتمع، وذلك بتحملها المسئولية تجاه مجتمعها، واعتماد رؤية جديدة لسد حاجاته الفعلية وتحسينه المستمر ورسم خطة استراتيجية بناءة للاستجابة لمتطلبات هذا المجتمع بكافة أطرافه وأطيافه مما يحقق التوازن والتكامل والتطوير بين المؤسسة والمجتمع.

فالجامعة هي أحد أهم مؤسسات الدولة وأهم مراكز تحديث المجتمع؛ لما لها من دور في التكوين الفكري والثقافي للفرد والمجتمع بأكمله، وبما لها دور مجتمعي رئيستجاه مجتمعها من خلال وظائفها الرئيسية المتمثلة في: التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع،ولكن بمتابعة وظائف الجامعة تلاحظأن الدور المجتمعي للجامعة سلبي لا يؤدي وظائفه لتنمية مجتمعه بالشكل الأمثل حيث لا تتضح نتائجها على المجتمع أفرادًا ومؤسسات، وبالتالي فهو يفتقد شفافيته ومصداقيته لتحقيق أهدافه على أرض الواقع.

ولكي تصل الجامعة إلى دورًا فعالاً له آثار إيجابية واضحة يتحتم عليهاإبراز دورها المجتمعي القائم على أسس ومعايير تحدده وتلتزم به، وفي إطار منالمسئولية المجتمعية التي تعمل على تحقيق الشفافية وجودة الأداء وتقييمه والمحاسبية والمساءلة؛ ذلك لأن الجامعة جزء لا يتجزأ من المجتمع، إذن فهي مطالبة بأن تكون على وعي بمسئوليتها ورسالتها في المجتمع، ومن خلال الدراسة الحالية وجب توضيح الدور المجتمعي للجامعة من خلال وظائفها الثلاث، وأهمية ممارسة الجامعة لدورها في إطار من المسئولية المجتمعية، ومن خلال ما سبق وجب دراسة الدور المجتمعي للجامعة من خلال وظائفها،وأهمية ممارسة دور الجامعة المجتمعي في إطار منالمسئولية المجتمعية،ومن ذلكتحتوي محاور الدراسة الحالية على الآتي:

المحور الأول: الدور المجتمعي للجامعة...المفهوم والمجالات:

تربط الجامعة بالمجتمع علاقة وطيدة تتمثل في إسهام الجامعات في التنمية الشاملة؛ بما تقدمه لمجتمعاتها من إمكانات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر، فعلى الجامعة أن تكون وثيقة الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وآمالهم؛ لكونها جزء داخل المجتمع لتصبح غاياتها ومبرر وجودها تطوير وتنمية المجتمع من خلال وظائفها الرئيسية المتعددة

المجالات وما تغرسه من قيم إنسانية واجتماعية؛ للنهوض بالمجتمع لأفضل مستوياته العلمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية.....الخ.[١]. كما أكدت على أهمية نسج العلاقات بين الطرفين في إطار من القوى والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية؛ لتمكين الجامعة من أداء دورها بجدارة[٢]، وأن مبرر وجود الجامعة تلبية احتياجات المجتمع، بحيث أنها إذا عملت بمعزل عنها فقدت أدوارها بالمجتمع وتجمدت معارفها وثقافتها وخدماتها[٣].

وتأسيسًا على ما سبق يمكن توضيح مفهوم الدور المجتمعي للجامعة على أنه كالتالي:

- قيام الجامعة بوظائفها الرئيسية وهي: التعليم والتعلم، البحث العلمي، خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وتوظيف تلك الأدوار في تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع للنهوض به وتحقيق الرخاء له.
- عمل الجامعة من خلال دورها المجتمعي ووظائفها الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأفراد والمؤسسات في المجتمع لمواكبة مجتمع المعرفة.
- إحداث الجامعة تغييرات بنيوية وهيكلية في برامجها ومناهجها وبحوثها وخدماتها؛ لتكون موائمة ومناسبة مع تغيرات المجتمع.
- ارتباط وظائف الجامعة باحتياجات ومتطلبات مجتمعها؛ لتصبح قادرة على تلبية تلك الاحتياجات.

مجالات الدور المجتمعي للجامعة:وللجامعة دور مجتمعي من خلال وظائفها الثلاث المتمثلة في التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته،ويتم دراستهم كالتالي:

(أ) التعليم والتعلم: التعليم والتعلم هدفان أساسيان تسعى الجامعة لتحقيقهما؛ نظرًا لأنها المكان الأمثل للتدريس والتعليم الجيد، فعن طريق التعليم والتعلم يكتسب المتعلم آليات مواجهة تحديات العصر والإسهام إيجابيًا في تحسين وتطوير نوعية الحياة وتحقيق أهدافه التنموية في المجتمع، واستثمار قدراته وطاقاته البشرية والإبداعية والقدرة على التفكير وفقًا لأسس علمية وموضوعية.[٤]

(ب) البحث العلمي: وللبحث العلمي أهمية كبيرة للحياة المجتمعية والجامعية، تتمثل في: الارتقاء بمستوى الإنسان فكريًا وثقافيًا ومدنيًا، التغلب على الصعوبات التي قد يواجهها الإنسان سياسية أو اقتصادية أو بيئية، تقصي الحقائق والوصول لأفضل الحلول، فهم جديد للماضي وانطلاق للحاضر وتقديم رؤية استشرافية للمستقبل وإحياء التراث والأفكار والموضوعات القديمة وتحقيقها تحقيقًا علميًا دقيقًا.(٥)

(ج) خدمة المجتمع وتنميته: وتعمل الجامعة على تقديم خدمات للمجتمع من خلال عدة ممارسات وأنشطة كتقديم الاستشارات وعقد اللقاءات والمؤتمرات وإقامة المعارض، تعرف الإنسان المهارات التكنولوجية المتعلقة بالبيئة المحيطة، العمل على عقد علاقات علمية بينها وبين المنظمات الإقليمية الأخرى، القيام بأبحاث ميدانية تفيد في إبراز الواقع ووضح حلول لها.(٦)

ومن خلال ما سبق اتضح مفهوم الدور المجتمعي للجامعة ومجالاته، حيث أنها وظائف تعمل مستقلة عن بعضها لاتستند إلى معايير وأسس وقيم ومبادئ تحددها ووعاء تعمل من خلالها،كما أنها تفتقد الاهتمام والمسئولية تجاه المجتمع لذا كان من الضروري الالتزام بالمسئولية المجتمعية للجامعة تجاه المجتمع الجامعة ومعرفة أهمية ممارسة الدور المجتمعي للجامعة في إطار المسئولية المجتمعية، من خلال تعرف الملامح العامة للمسئولية المجتمعيةعن طريق معرفةأسباب نشأتها وتاريخها وأهميتها والمبادئ والأسس التي تُبنى عليها، من خلال المحور الثاني:

المحور الثاني: المسئولية المجتمعية...ملامح عامة:

تُعد المسئولية المجتمعية من أهم الواجبات المُلقاه على عاتق مؤسسات المجتمع، فهي التزام منهم لتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي لأفراد المجتمع، فلا تقتصر أهمية هذا الدور في مشاركة المؤسسات في الأعمال الخيرية والحملات التطوعية فقط، بل تطورت إلى الالتزام بالنواحي الصحية والبيئية ودفع الأجور العادلة وضمان سلامة العُمال والموظفين ومراعاة حقوق الإنسان وتطوير المجتمع المحلي والالتزام بالمنافسة العادلة والبعد عن الفساد المالي والأخلاقي.

يتضح من ذلك أهمية الالتزامبالمسئولية المجتمعية للجامعة تجاه المجتمع، حيث تفرض تلك المسئولية اتباع التنوع والتعدد والتطور؛ لمواكبة التحديات والعوامل الخارجية المتغيرة باستمرار، تؤدي تباعًا للتنوع في مجالات المجتمع السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.. نظرًا لأن تطبيق هذه الفلسفة هي ركائز قيام أركان المجتمع الذي يخرج منه مجتمع الجامعات بأكمله.

٢. المسئولية المجتمعية... خلفية تاريخية:

بدأت المسئولية المجتمعية عبر الشركات عابرة القارات لوجود مخاطر من الشركات الصناعية والبترولية على البيئة فحرصت تلك الشركات على مكافأة موظفيها وأفراد أسرهم منها التأمين الصحي، وكذلك لوجود مخاطر من البيئة حيث التزمت بعض الشركات والمؤسسات الكبرى ببرامج محددة كالرعاية الصحية ومحاربة الفقر والمشاركة في برامج التعليم والتدريب والتأهيل(٧).

ثم استخدم مصطلح "المسئولية المجتمعية" بشكل مُوسع في أوائل السبعينيات حيث كان التركيز في الماضي يُوجه نحو الأعمال التجارية، وكان مصطلح "المسئولية المجتمعية للشركات" هو الأكثر شيوعًا لمعظم الأشخاص من مصطلح "المسئولية المجتمعية"(٨)، وعندئذٍ بدأ التفكير بها جديًا منذ مطلع الثمانينيات القرن المنصرم عندما بدأ يتزايد انتقاد جماعات معينة مثل جماعة السلام الأخضر الصندوق العالمي والطبيعة أو جماعات الضغط الأخرى والتي سعت لتغيير بعض طرق إدارتها للحد من الآثار البيئية والمجتمعية، وأصبحت هذه المسئولية على سُلم أولويات الاهتمام العالمي(٩).

ولقد ترسخت أهمية "المسئولية المجتمعية" ،عام (١٩٩٢)، عند انعقاد قمة الأرض الخاصة بالبيئة في مدينة "ريودي جانيرو" البرازيلية وتعاون (١٥٤) دولة دولة عضوًا في منظمة الأيزو من خلال جهود "المنظمة الدولية للتقييس ISO " عام (٢٠٠٣) لإعداد المواصفات القياسية الدولية ومنها مواصفات المسئولية المجتمعية التي تأتي في إطار إسهامات منظمة الأيزو وجهودها في عمليات التنمية المستدامة إدراكًا منها بأهمية هذا الموضوع في بقاء واستمرارية أية منشأة(١٠).

ونستخلص من ذلك أن مفهوم المسئولية المجتمعية ليس حديثًا على المجتمعات العربية والغربية، ولكنه كان مصطلحًا شائعًا، ويُستخدم عبر الشركات والمؤسسات الكبرى وتعمل به الجماعات والمنظمات ، ثم أصبحت أهميته تزداد داخل جميع مؤسسات المجتمع عبر جميع المجالات؛ نظرًا لأنه يشتمل على جميع قطاعات ومؤسسات الدولة.

٢. أسباب نشأة مفهوم المسئولية المجتمعية:

ظهر مفهوم المسئولية المجتمعية بدلاً من مفهوم المسئولية الاجتماعية لكونها الإطار الأوسع لخدمة المجتمع، حيث أنها لا تركز على خدمة المجتمع فقط بل على أنشطة وأدوار المجتمع لجعله مجتمعًا أكثر استدامة في الخدمات والإنتاج، ليكون منهجًا إداريًا شاملاً وليس برنامج اجتماعي أو إنساني فقط، وكان من المتعارف عليه أن المسئولية الاجتماعية ترتبط أكثر بالشركات ذات الصبغة التجارية، لذا تم تغيير ذلك المصطلح ليكون أكثر شمولية بالشركات والمؤسسات ذات المجالات المتعددة(١١)

كما ظهر مفهوم المسئولية المجتمعية كنتيجة طبيعية للعديد من المظاهر والتي من أهمها:تفاقم الكوارث البيئية في السنوات الأخيرة، إهمال منظمات الأعمال لعلاج هذه الآثار السلبية لنشاطاتها على البيئة و الإنسان، واهتمامها بالجانب الربحي بشكل أساسي، اختلال منظومة القيم والمشكلات القانونية وقضايا الفساد والرشوة في منظمات الأعمال الكبرى، مما أصبح يهددها فقدانها لسمعتها وتشويه صورتها أمام عملائها، تزايد الوعي لجمهور العملاء والمستهلكين، و حرص هذا الجمهور على معرفة كل ما يتعلق بأداء المنظمات وطبيعة عملها وتأثيراتها على المجتمع والبيئة(١٢).

ومن ذلك تتضح أهمية المسئولية المجتمعية لتوضيح شموليتها مقارنة بالمسئولية الاجتماعية التي تركز على مجال محدود، ووجود أهمية ظهورها نتيجة لوجود كثير من المشكلات المجتمعية والبيئية التي أكدت على ضرورة وجود هذه المسئولية.

٣. المسئولية المجتمعية لضبط الدور المجتمعي:

إن تطبيق المسئولية المجتمعية يُمكن أن يُسهم في إضافة كثير من الإيجابيات الفعالة التي يُمكن تطبيقها في المؤسسات المجتمعية بشكل عام، ومنها:تعزيز الشراكة بين

القطاعين العام والخاص وهيئات المجتمع المدني لخدمة الفئات الخاصة والمناطق المستهدفة، الحاجة لتوفير معلومات ودراسات عن ميدانية حول المسئولية المجتمعية لتفعيل الدور وتعميمه وتعزيز سبل نجاحه(١٣).

فهناك قيم أخرى حددتها الأيزو من تطبيق المسئولية المجتمعية، وهي: تشجيع عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتوقعات المجتمع والفرص المرتبطة بالمسئولية المجتمعية "شاملة إدارة أفضل المخاطر بالمنشأة ومخاطر عدم تحمل المسئولية المجتمعية، تحسين ممارسات إدارة المخاطر بالمنشأة وتعزيز سمعة المنظمة وتشجيع ثقة أكبر للجمهور، دعم ترخيص المنشأة الاجتماعية للعمل وتوليد وابتكار أفكار جديدة تميز المنشأة، تحسين تنافسية المنشأة فيما يتعلق بمنافسيها شاملة السماح للتمويل ووضع الشريك المفضل، تعزيز ولاء العاملين ومشاركتهم مما يُسهم في رفع روحهم المعنوية وتحقيق المدخرات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد وخفض استهلاك الطاقة(١٤).

فمن خلال المسئولية المجتمعية نستطيع تشبيك كثير من العلاقات الاجتماعية بين عديد من الشركات والقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛ لتأسيس مجتمع بناء قوي متماسك وبناء علاقات تبادلية تشاركية بين كافة أطراف المجتمع، تستطيع التغلب على كثير من العقبات والأزمات التي تواجه والإسهام في التنمية المجتمعية المستدامة بكافة أشكالها وصورها.

٤. الأسس والمبادئ التي تُبنى عليها المسئولية المجتمعية:

للمسئولية المجتمعية عدة أسس ومبادئ تَلزم المؤسسات باتباعها، لكي تسير على نهج سليم وفعال، وهذه الأسس والمبادئ هي: (١٥)

- **القابلية للمسائلة:** ينبغي على المؤسسة أن تقبل وتوافق على الفحص والتدقيق الملائمين والتجاوب مع هذا الفحص والتدقيق وقابليتها للمسائلة من قبل الهيئات القانونية فيما يتعلق بالقوانين واللوائح.

- **الشفافية:** ينبغي على المؤسسة أن تُفصح عن قراراتها وسياستها وأنشطتها المسئولة عنها وأن تكون متاحة للأشخاص، وتُقدم في الوقت المناسب، كما يجب أن تكشف للأطراف المعنية عن هيكلها الداخلي ومسئوليتها.
- **السلوك الأخلاقي:** أن تتصرف المنشأة بشكل أخلاقي يتمثل في الأمانة والعدل والتكامل والالتزام من خلال تطبيق معايير السلوك الأخلاقي التي تتلاءم مع غرضها وأنشطتها، ووضع هيكل حوكمي يساعد على تعزيز السلوك الأخلاقي ووضع آليات رقابية لمراقبة وتطبيق السلوك الأخلاقي.
- **احترام مصالح الأطراف المعنية:**من خلال التجاوب مع الأطراف المعنية بالإعتراف بالحقوق القانونية والمصالح الشرعية، مع الوضع في الاعتبار العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية والمصالح الأكبر الخاصة بالمجتمع والمتعلقة بالتنمية المستدامة.
- **احترام سلطة القانون:** ويكون بشكل إلزامي لجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية، حيث يقصد بسلطة القانون أنه لايحق لأي فرد أو منشأة أن يكون فوق القانون الذي تخضع له الحكومة.
- **احترام الأعراف الدولية للسلوك:** أن تضع المنشأة في اعتبارها القنوات التشريعية الهادفة إلى التأثير على المنشآت والهيئات لعلاج أي تعارض مع مع القانون الداخلي والالتزام بمبادئ احترام الأعراف الدولية للسلوك إذا كان القانون الوطني أو تطبيقية لا يوفر حماية كافية لحقوق الإنسان.

ومن هنا يتعين على جميع قطاعات المجتمع من قطاع عام وخاص ومؤسسات المجتمع المدني على أن تسهم بدور فاعل في تنمية المجتمع والعمل على تطويره والارتقاء به في ظل التغيرات والتحولات التي تطرأ على العالم ويتأثر بها المجتمع، وذلك لحمايته وتوعيته وزيادة إنتاجيته.

ومن خلال الأسس التي تُبنى عليها المسئولية المجتمعية تستطيع المؤسسات العالمية والمحلية التعامل على قدر كبير من العدالة والشفافية والجودة واحترام الرأي والرأي

الآخر، مما يعود بالرخاء والاستثمار الأمثل للموارد وتحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالاتها.

ثانيًا: إرهاصات الدعوة للمسئولية المجتمعية:

دعت عديد من المبادرات للاهتمام بالمسئولية المجتمعية تجاه المؤسسات منها ما نتج عن ملتقى وزراء التنمية الاجتماعية العرب مؤتمرًا بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورهم في التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية"، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"والمنعقد في الفترة من ١٢-١٣ تشرين الثاني " أكتوبر" ٢٠٠٨، الذي هدف إلى الاطلاع على بعض تجارب القطاع الخاص ضمن إطار المسئولية الاجتماعية في المنطقة العربية؛ للوقوف على نقاط القوة والضعف وتفعيل الطرق التي تُمكن الشركات من التنمية الاجتماعية ضمن إطار المسئولية الاجتماعية الذي يخدم أهداف وأولويات التنمية المستدامة في الدول العربية، ونتج عن فعاليات هذا الملتقى عدة توصيات مهمة، منها:

- التأكيد على أهمية المسئولية المجتمعية للشركات وتحديد أدوار الشركاء لتصبح نهج عمل لا مجرد شعارات لتحقيق التنمية المستدامة، وبما يضمن العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين كافة الأطراف.
- حث الدول العربية على إنشاء مجالس تنسيقية للمسئولية الاجتماعية تضم كافة قطاعات المجتمع.
- تشكيل لجنة فنية على مستوى الخبراء لإجراء دراسات تحليلية متخصصة في مجال المسئولية المجتمعية في البلاد العربية وإتاحتها لكافة الأطراف.
- المشاركة في وضع وتحديد مؤشرات للمسئولية الاجتماعية للشركات بما يتوافق مع المبادئ الدولية المعتمدة من قبل الأمم المتحدة.
- التأكيد على أهمية تبادل الخبرات بين الدول العربية، والاستفادة من تجارب هذه الدول بما يعزز ثقافة المشاركة بين كافة الأطراف كأساس لإيجاد شراكات حقيقة بينهاعلى المستويين المحلي والعربي[١٦].

وقد اشتركت "شركة التميز في التطوير المؤسسي" في ٢٨ إبريل ٢٠٠٩ و"الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي وأمانة عمان الكبرى بالمملكة الأردنية في تنظيم مؤتمر بعنوان" المسئولية المجتمعية للمؤسسات في الأردن –ثقافة ومنهج" ؛ ليُسهم في خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية وكانت من أبرز المفاهيم مفهوم" المسئولية المجتمعية للمؤسسات"، بجانب الاهتمام الأخلاقي بأداء المؤسسات الاجتماعي والبيئي حيث أن ممارسة الأعمال التجارية بأسلوب أخلاقي يؤدي لنتائج إيجابية مثمرة في أداء المؤسسات المالي [١٧]. بجانب عقد أمانة عمان قبل عامين مؤتمر"المسئولية المجتمعية إلزام أم التزام"، مما يُعطي أهمية كبيرة لتطبيق المسئولية المجتمعية على كافة المجالات.

وهناك اجتماع الدول العربية للاهتمام بالتعليم العالي من خلال عقد المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي بالقاهرة، في الفترة من ٣١ مايو – ٢ يونيو والذي تناول إسهام مؤسسات التعليم العالي في جميع برامجه بنشر الثقافة العامة والاجتماعية من قيم ومعارف ومهارات متعلقة بالمواطنة والتسامح وتقبل الرأي والرأي الآخر والتفكير الأخلاقي، وتكوين المهارات الفكرية العليا، والدور الذي تلعبه المؤسسة كموقع ثقافي يمد الجسور ما بين الأكاديمي والمجتمعي، كما يتناول برامج خدمة المجتمع المتعلقة بالإسهام في حملات الرعاية الصحية ومحو الأمية أو الاهتمام بالبيئة[١٨].

ولقد أعطت بعض الدول العربية اهتمامًا خاصًا بالمسئولية المجتمعية لمؤسسات الدولة بوجه عام وللمسئولية المجتمعية للجامعات بوجه خاص، حيث دعت دولة الإمارات العربية المتحدة بأبوظبي عن مؤتمر المسؤولية المجتمعية بعنوان" الشراكة في القيم" والمنعقد في الفترة من ١–٢ إبريل ٢٠١٤، والذي أولى الاهتمام فيه بتأصيل القيم المجتمعية والدعوة لإحداث نقلة نوعية بإشراك كافة قطاعات المجتمع في التنمية المستدامة، كما أوصى المؤتمر بعديد من التوصيات، كان من أهمها:

- وجود جائزة تشجيعية للمؤسسات التي تطبق المعايير الدولية للمسئولية المجتمعية ونشر ثقافتها.

- التحليل الشامل للموقف الحالي لكل مؤسسة تجاه المسئولية المجتمعية لتحديد أفضل الممارسات والتوازن بين أهداف ومهام المسئولية المجتمعية حسب المعايير الدولية.
- وضع تصورات مستقبلية لتطوير برامج المسئولية المجتمعية وإمكانية تطبيقها على المستوى الإقليمي والدولي في ضوء الخطة الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- ضرورة التميز والابتكار لتعزيز التنافسية المؤسسية والمحافظة على التوازن لتحقيق التنمية المستدامة وتحمل مسئوليات اتخاذ القرار [١٩].

فعلى الرغم من دعوات كثير من الدول العربية للاهتمام بالمسئولية المجتمعية في الوقت الحالي، إلا أنهم أعطوا الاهتمام الأكبر لهذه المسئولية بعقدهم لكثير من المؤتمرات والندوات والحلقات مشاركة مع الدول العربية ببعضها البعض، وتقديم مزيد من التوصيات لتفعيلها وتنشيطها على المستوى الدولي.

المحور الثالث: الدور المجتمعي للجامعة ومسئوليتها المجتمعية:

إن الدور المجتمعي للجامعة يمتد ليشمل عدة مجالات مختلفة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ثقافية، قيمية ...الخ) للخروج بنطاق الجامعة لمجتمعها وتعرف احتياجاته وتسخير قدراتها وإمكاناتها التعليمية والبحثية والخدمية؛ استجابة لمتطلباته وتلبيتها، ومن خلال ذلك الإطار فإن الجامعة لا تسعى لتحقيق متطلبات التنمية بقدر ما تؤكد على جدارتها ومسئوليتها في ذلك الدور.(٢٠)

فلو مثلنا موظفًا يؤدي عمله داخل مؤسسة بإتقان، فهذا دورًا مجتمعيًا، حيث أنه إذا وجد انحرافًا داخل إدارة أخرى لا يعمل بها، فهو رسميًا لن يُحاسب على ذلك الانحراف ولكنه مسئول مجتمعيًا وأخلاقيًا عن ذلك. (٢١)، وهنا يتضح الفرق بين أداء الدور المجتمعي للفرد أو المجتمع ولكن في إطار من المسئولية المجتمعية التي تعمل على تطبيق الشفافية والجودة والمحاسبية والمساءلة؛ لضمان تحقيق تقدم المجتمع من جميع جوانبه.

ومن ذلك يُمكن استخلاص مفاهيم المسئولية المجتمعية للجامعات التي تعددت وتباينت، تبعًا لاختلاف أيديولوجية المفكرين والعلماء والباحثين لتناولها، فقد أشار إليها البعض كما يلي:

فلقد عرفتها جامعة الدول العربيةعلى أنها: "مسئولية الجامعة لممارسة المبادئ و القيم و الاخلاق في مهامها الاساسية في التدريس وخدمة المجتمع وكذلك في إدارة المؤسسة التعليمية من حيث تبني مبادئ تشتمل على العدل والمساواة و الاعتراف بالحرية وتعزيز حقوق الانسان والديمقراطية إضافة الى التنمية المستدامة، والنقطة الاساسية هي أن المسئولية المجتمعية لابد وأن تكون في جوهرعملالجامعة وكذلك في طريقة التعليم وليس نشاطا منفصلا " (٢٢)

بينما أشار حامد عمار للمسئولية المجتمعية للجامعات على أنها: "جامعة لتأثير المجتمع الذي يؤسسها، كما أنها مسئولة عن التأثير الإيجابي في مسيرته وتسعى إلى ترسيخ ثوابته وخصوصياته الحضارية المتميزة بما يدعم التماسك الاجتماعي ويوثق وشائج المواطنة ويعزز الاستقرار العمراني، فضلاً عن سعيها لضخ مقومات الحركة والحراك في جسم

المجتمع وإكسابه الحيوية للتطوير والتجديد بل والإسهام الفعال في الحضارات الإنسانية الأخرى" (٢٣).

وأضاف معتز خورشيد ومحسن يوسف أن المسئولية المجتمعية هي: "المناداه بالالتزام الأخلاقي والقيمي لما له من دورًا رئيسيًا في إسهامه في تنمية الدور المجتمعي لشباب الجامعة وتحولهم لمشاركين في الأنشطة المجتمعية المتعددة" (٢٤)

كما أشار يوسف ذياب عواد إلى مفهوم المسئولية المجتمعية للجامعات على أنها(٢٥):

- التزام الجامعة بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة في إطار من الفهم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للجامعة للتأثير على الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا عن إسهام الجامعة بقيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال.
- مسئولية الجامعات لتحقيق التكامل والتنسيق للوصول إلى الفئات المستهدفة، وتحقيق الأهداف بفاعلية، والتزام الجامعة بإدارة عملياتها بالشراكة مع أطراف العلاقة عبر ربط مخرجاتها ومدخلاتها التعليمية والبحثية والثقافية والتدريبية باحتياجات المجتمع وتطلعاته.
- تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات وتصميم أنشطة وبرامج تلبي هذه الاحتياجات عن طريق كليات الجامعة ومراكزها البحثية والتطبيقية المختلفة بغرض إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها.

وأوضح كلاً من مجدي قاسم وصفاء شحاتة لمفهوم المسئولية المجتمعية للجامعة بأنها: " التزام الجامعة نحو المجتمع في أنشطتها التعليمية والبحثية والخدمية المجتمعية بما يتضمنه من مسئوليات تنموية وثقافية وسياسية واقتصادية وغيرها، حيث تعمل الجامعة على تنمية مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الرئيسية المتمثلة في التدريس والبحث العلمي والشراكة المجتمعية والإدارة المؤسسية، وجوهر هذا الدور الاجتماعي للجامعات هو الالتزام بالعدالة والمصداقية والتميز وتعزيز المساواة المجتمعية والتنمية المستدامة والاعتراف

بالكرامة والحرية للفرد وتقدير التنوع والتعدد الثقافي وتعزيز حقوق الإنسان والمسئولية المدنية".

وللمسئولية المجتمعية للجامعات تداعيات هي كالتالي:[٢٦]

أولاً: تنمية المجتمعات تنمية مستدامة شاملة من خلال التعليم والبحث العلمي وتقديم خدمات للمجتمع والمشاركة في المشروعات التنموية ورعايتها وحل مشكلات المجتمع المتنوعة.

ثانيًا: تنمية أخلاقيات العمل والبحث العلمي داخلها وخارجها بما يحقق أهداف التنمية المجتمعية.

ثالثًا: الحفاظ على البيئة البيولوجية المادية وتنميتها لأجيال المستقبل.

رابعًا: الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع وتنميتها ورصد أي تغييرات عليها خاصةما يتعلق بالنسق القيمي ومواجهة أي تغييرات سلبية تظهر عليه والاستعداد له.

وفي ضوء ما سبق، يُمكن التوصل للتعريف الإجرائي للمسئولية المجتمعية للجامعات على أنها: التزام مهني ومجتمعي من الجامعة بتوظيف واستثمار وظائفها من تعليم وتعلم وبحث علمي وخدمة وتنمية المجتمع استثمارًا إيجابيًا فعالاً في النهوض بالمجتمع وتلبية احتياجاته ومتطلباته في ظل تنمية شاملة مستدامة ومجتمع معرفي قائم على إنتاج المعرفة، وفي إطار من عدة معايير ومبادئ تحكمه من عدل وشفافية ومساءلة ومحاسبية وتنمية قيم المواطنة وتعزيز حقوق الإنسان، وحرية التعبير عن الرأي والديموقراطية.

وهناك كثير من التحديات والمعوقات التي تواجه الالتزامبالمسئولية المجتمعية في الجامعات يمكن تصنيفها لثلاث فئات: كالآتي [٢٧]:

أ. معوقات ترتبط بالمسئولية المجتمعية، مثل:

- حداثة وغموض مفهوم وأهداف ومبادئ تطبيق المسئولية المجتمعية لدى القيادات والعاملين بالجامعات.

- الخلط الشديد بين وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة والعمل التطوعي الخيري والمفاهيم التي تشير للمبادرات الفردية وليست المؤسسة التطوعية وبين المسئولية المجتمعية.
- تضمن المسئولية المجتمعية عديد من المتغيرات حضارية وثقافية ودينية وقانونية مما يصعب معه التطبيق.

ب. معوقات ترتبط بالمؤسسة الجامعية، وذلك كالآتي:

- نقص الخبرة لدى القيادات والعاملين بالأدوار المجتمعية والأخلاقية، وآليات تطبيقها.
- ضعف الاستعانة بجميع أعضاء مجتمع الجامعة خاصة المتعلمين وأعضاء هيئة التريس في تطبيق المسئولية المجتمعية.
- محدودية تقديم برامج للتدريب على تطبيق المسئولية المجتمعية للقيادات والعاملين.
- عدم وجود اتصال فاعل من القيادات الأكاديمية والإدارية مع الأطراف المعنية الخارجية.
- عدم النظر للقضايا المجتمعية في علاقاتها بالمجالات المختلفة سياسية أو ثقافية على أنها قضايا مهمة تقع في صميم استراتيجيات الجامعات تحقيقًا لرسالتها وأهدافها.
- نقص الموارد المادية التي تحول دون الإسهام في نشاطات المسئولية المجتمعية.
- عدم تبني معايير التوظيف والترقيات والإثابة في العمل للإندماج في فعاليات المسئولية المجتمعية.

جـ. معوقات ترتبط بالمجتمع خارج المؤسسة الجامعية، وتتضمن:

- عدم وجود تشريعات وقوانين وأنظمة تعطي الصلاحيات للمؤسسة الجامعية في أن تقوم بالتزاماتها المجتمعية.

- لا تمثل المؤسسات الجامعية مجموعة ضاغطة على مؤسسات الدولة والمجتمع وبالتالي يضعف دورها والتزامها المجتمعي.

تبين لنا من الدراسة الحالية أن للجامعة دورًا مجتمعيًا من خلال وظائفها الثلاث المتمثلة في التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذا الدور المجتمعي للجامعة يتطلب منها رصد مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاتها وأولوياتها؛ حتى تكون جامعات قائدة للتغيير المجتمعي تحقق أهدافها المجتمعية ومتطلبات المجتمع التنموية، مما دعا الدراسة للالتزام بالمسئولية المجتمعية التي تعتمد عليها عديد من المنظمات العالمية والمؤسسات المجتمعية الرائدة وتطبيقها في برامجهم وأنشطتهم ومجالاتهم؛ لما تمتلكه المسئولية شفافية وجودة في الأداء ومحاسبية ومساءلة والالتزام بمجموعة من القيم والمبادئ والسلوك القويم؛ لضمان أداء قائم على أطر محددة ومعايير منهجية يلتزم بها كل من يعمل في إطار تلك المسئولية.

الهوامش

١. انظر:

- محمود حسن الأستاذ، محمد عبد الفتاح حمدان(٢٠٠٥):تقويم دور الجامعة في بناء شخصية الشباب من منظور قيمي، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، ع(١٠٥)، أغسطس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، القاهرة،ص٢١٧.

- ساجد شرقي (٢٠٠٨): دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، ع (١٠)، مركز دراسات الكوفة، بغداد، العراق، ص١٧١.

٢. حامد عمار (١٩٩٥): من همومنا التربوية والثقافية، دراسات في التربية والثقافة (١)، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ص ص٥٥-٥٦.

٣. وزارة التعليم العالي (٢٠١٤): الوظيفة الثالثة للجامعات، الإدارة العامة للتخطيط، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص١٧.

٤. مجدي عزيز إبراهيم (٢٠٠٩): الإبداع وجودة التعليم والتعلم، عالم الكتب، القاهرة، ص ص٢٩-٣٤.

٥. محمد مسعد ياقوت (٢٠٠٧): أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ص ص١٦-١٧.

٦. طارق عبدالرؤوف عامر(٢٠١٢): الجامعة وخدمة المجتمع، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص٨٥-٨٧.

٧. يوسف ذياب عواد (٢٠١٠): دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، شركة الاستشارات الهندسية، رام الله، فلسطين،ص٤.

٨. الأمانة المركزية (٢٠١٠): دليل إرشادي حول المسئولية المجتمعية " Iso 26000" الأمانة المركزية، سويسرا، ص٥.

٩. يوسف ذياب عواد، مرجع سابق، ص٥.

١٠. أحمد راغب (د.ت) :دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسئولية المجتمعية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المسؤولية المجتمعية بعنوان: دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز

مبادرات المسؤولية المجتمعية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص ص٤-٥. متاح على الموقع الالكتروني
التالي:
http://www.qou.edu/arabic/conferences/socialResponsibilityConf/dr_AhmadZaghb.pdf (at)-18-6-2015-(10.55pm)

١١. سناء علي شقوارة (٢٠١٣): دور القيادة التحويلية في تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات الخاصة في الادرن "دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه، كلية إدارة الاعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ص٩٤.

١٢. جامعة الدول العربية (د.ت): دور الجامعات في الارتقاء بالمجتمعات في إطار واقع المسئولية المجتمعية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، القاهرة، ص ص٥-٦.

١٣. أسامة المليجي (٢٠١٠): المسئولية المجتمعية للمؤسسات والمواصفات القياسية الدولية، الجودة واستراتيجية التغيير "Iso 2600 " المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للجودة " الجودة واستراتيجية التغيير"، ٢٤-٢٥ مايو، د.ن، القاهرة، ص٥.

١٤. الأمانة المركزية، مرجع سابق، ص ص٢١-٢٢.

١٥. أسامة المليجي، مرجع سابق، ص ص١٩-٢٦.

١٦. وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة اليونسكو(٢٠٠٨) مؤتمر:المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورهم في التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية، المنعقد في الفترة من ١٢-١٣ تشرين الثاني، توصيات المؤتمر، الأردن، عمان، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

(http://www.mosd.gov.jo) (at) 18/7/2015 (9.30) am.

١٧. شركة التميز في التطوير المؤسسي والوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي وأمانة عمان الكبرى(٢٠٠٩):فعاليات مؤتمر المسئولية المجتمعية للمؤسسات في الأردن "ثقافة ونهج": متاح على الموقع الالكتروني التالي:www.ssif.gov.jo/AR (at): 8/7/2015.(9.39 pm)

١٨. اليونسكو (٢٠٠٩): إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (١٩٩٨-٢٠٠٩) في: المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي بعنوان" نحو فضاء عربي للتعليم العالي..التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية"، الفترة من ٣١ مايو وحتى ٢ يونيو، "التقرير الإقليمي"، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت،ص٨٥.

١٩. الهلال الأحمر الإماراتي (٢٠١٤): مؤتمر المسؤولية المجتمعية لدول مجلس التعاون الخليجي بعنوان" الشراكة في القيم"، المنعقد في الفترة من ١-٢ إبريل، توصيات المؤتمر، اتحاد غرف التجارة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، ، ص ص١-٣.

٢٠. منير محمود بدوي (٢٠٠٦): دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل "رؤية نظرية"، في: أعمال المؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية بعنوان: التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل، الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥، مج (١)، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص ص٢١٧-٢١٨.

٢١. سامح فوزي (١٩٩٩):المساءلة والشفافية "إشكاليات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير"،مركز الأهرام للدراسات السياسية ،القاهرة، ص٣٠.

٢٢. جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص١١.

٢٣. حامد عمار، مرجع سابق، ص٩٧.

٢٤. معتز خورشيد، محسن يوسف (٢٠٠٩): حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الأسكندرية، ص٢١.

٢٥. يوسف ذياب عواد، مرجع سابق، ص٢٤.

٢٦. مجدي عبدالوهاب قاسم، صفاء أحمد شحاتة (٢٠١٤): صناعة مستقبل التعليم الجامعي بين إرادة التغيير وإدارته، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٥٩.

٢٧. المرجع السابق، ص ص٩٣-٩٥.